

**اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة تدعو لتحميد عضوية
"الكنيست" في الاتحاد البرلماني الدولي:**

**"مخطط برافر" لتجسير السكان الأصليين وسلب أراضي شعبنا
الفلسطيني في النقب دليل قاطع على الطابع الاستعماري
للصهيونية**

فلسطين المحتلة، 27 حزيران 2013 - تدين اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها إقدام الحكومة الإسرائيلية، مؤخراً، على تحويل "مخطط برافر" الاستعماري الاقتلاعي إلى سياسة رسمية، ستؤدي إلى مصادرة مئات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، وإخلاء وتدمير عشرات القرى والتجمعات السكنية البدوية الفلسطينية في النقب، واقتلاع وتهجير عشرات الآلاف من البدو العرب الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم، بشكل قسري.

إن "مخطط برافر" هو فصل جديد من فصول النكبة المستمرة منذ عام 1948، حين اقتلعت العصابات الصهيونية معظم شعبنا من أرضه وشردته. فالهدف من وراء هذا المخطط - ألا وهو قطع العلاقات التاريخية التي تربط الفلسطينيين البدو بأراضيهم - إنما يشكل دليلاً قاطعاً على الطابع الاستعماري للصهيونية فكراً وممارسة، وعلى طبيعة نظام الأبارتهايد الذي تفرضه دولة إسرائيل على شعبنا في أراضي 48، والذي يصل ذروته في إصرار دولة الاحتلال على هويتها "اليهودية" الإقصائية.

ينتهك "مخطط برافر" المبادئ الدولية لحقوق الإنسان مثل المساواة والمشاركة الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بحياة الإنسان ورفاهيته، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والذي تنص المادة (8) منه على "حق الشعوب الأصلية وأفرادها في عدم التعرض للدمج القسري أو لتدمير ثقافتهم، بما يشمل أي عمل يهدف أو يؤدي إلى نزع ملكية أراضيها أو أقاليمها أو مواردها وأي شكل من أشكال نقل السكان القسري يهدف أو يؤدي إلى انتهاك أو تقويض أي حق من حقوقهم". وكذلك المادة (10) التي تمنع ترحيل الشعوب الأصلية قسراً من أراضيها أو أقاليمها.

بخوض أهلنا في أراضي العام 1948، في كافة مناطق تواجدهم وعلى اختلاف منابتهم الفكرية وتياراتهم السياسية، صراعاً مبريراً مع النظام الإسرائيلي العنصري، بحكوماته المتعاقبة، من أجل الحفاظ على ما تبقى من أراضيهم، والتي سلب سوادها الأعظم زوراً من أجل تكريس نظام الأبارتهايد القائم وتهجيرهم تدريجياً من أرضهم ووطنهم، استمرراً لنكبة 1948 ولكن بغطاء قانوني وتشريعي.

اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BNC) هي تحالف عريض لمعظم القوى والنقابات والمؤسسات في المجتمع المدني الفلسطيني

المنظمات والمؤسسات الأعضاء:

- القوى الوطنية والإسلامية في فلسطين
- الاتحاد العام لعمال فلسطين
- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
- الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية
- اتحاد النقابات المستقلة
- الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة
- الائتلاف النقابي الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل
- مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان السورية المحتلتين
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
- الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين
- الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين
- اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية
- اتحاد المزارعين الفلسطينيين
- الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري
- اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية
- اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية
- الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل
- اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة
- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس
- الائتلاف من أجل القدس
- نقابة الوظيفة العمومية
- الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين
- اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية
- الراصد الاقتصادي الفلسطيني
- اتحاد مراكز الفلسطينيين
- النقابات المهنية في فلسطين

إنّ اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة، وهي أكبر تحالف في المجتمع الفلسطيني، إذ تؤكّد تماهيتها التام مع هذا النضال العادل وتشد على أيدي أهلنا في الداخل وحلفائهم من القوى الإسرائيلية المناهضة للصهيونية؛ فإنها تناشد كل أصحاب الضمير في العالم إلى تصعيد مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) في كافة المجالات، العسكرية والاقتصادية والأكاديمية والثقافية والرياضية، لوقف هذا المخطط الاقتلاعي الخطير.

ورداً على موافقة البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بالقراءة الأولى على هذا المشروع الإحلالي العنصري، كما كان قد وافق على عشرات القوانين العنصرية من قبل، **تدعو اللجنة الوطنية للمقاطعة الاتحاد البرلماني الدولي (Inter-Parliamentary Union) لتجميد عضوية البرلمان الإسرائيلي** إلى أن يلغي جميع القوانين العنصرية التي تتعارض مع مبادئ الاتحاد، وبالذات مبدأ "حماية وتعزيز حقوق الإنسان" وتبني مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

إن منطق الضغط على إسرائيل، كدولة احتلال واستعمار وأبارتهايد، والمستند إلى القانون الدولي ومبادئ حقوق لإنسان، بالذات من خلال حركة المقاطعة BDS، يشكّل أكثر الطرق فاعلية لرفع الظلم عن شعبنا، وتقويض النظام الاستعماري الإسرائيلي على تعدّد وتباين تمظهراته، واستعادة حقوق شعبنا في كافة أماكن تواجده، بما في ذلك الحقوق الأساسية، الجماعية والفردية، لما يقارب المليون ونصف المليون فلسطيني وفلسطينية في أراضي العام 1948.